حزب الله) ونشر الجيش اللبناني حتى الحدود وانتزاع السيطرة في جنوب لبنان من يد حزب الله، إضافة إلى إعادة الجنديين المختطفين. وقد أرادت إسرائيل والولايات المتحدة أيضاً وجود قوة دولية قوية تشرف على نزع سلاح حزب الله. أما المطالب اللبنانية الرئيسية فتجسدت في خطة من سبع نقاط تضمنت نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان لكنها لم تتضمن نزع سلاح حزب الله. أصر اللبنانيون أيضاً على إعادة السجناء اللبنانيين الذين تحتجزهم إسرائيل وعلى انسحاب إسرائيلي فوري من الأراضي اللبنانية. وطلب لبنان أيضاً استعادة مزارع شبعا التي تحتلها إسرائيل. كانت الأمم المتحدة قد قررت في عام ٢٠٠٠ أن مزارع شبعا (الواقعة في مرتفعات الجولان) جزء من سورية. أما سورية فقد رفضت في ذلك الوقت ترسيم الحدود مع لبنان، لكنها قالت إنها تؤيد المطالب اللبنانية.

في ١١ آب، تصاعد الهجوم الإسرائيلي الذي لم تكن له خطة واضحة عندما بدا أن الجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار قد باتت في حالة استعصاء. وبدأت القوات الإسرائيلية تتقدم بالقوة باتجاه نهر الليطاني الذي يبعد ٣٠ كم إلى الشمال من الحدود الإسرائيلية اللبنانية. لكن مجلس الأمن الدولي اجتمع في ذلك الوقت وأصدر القرار رقم ١٧٠١ الداعي إلى وقف الأعمال القتالية وإلى نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان، مع صياغة غامضة فيما يخص عدد من المسائل. أوقف الجانبان القتال يوم ١٤ آب ٢٠٠٦. وأثار سوء الأداء في هذه الحرب عاصفة من الانتقادات في إسرائيل؛ كما أثار الهجوم الإسرائيلي غضباً واسعاً في العالم العربي وكان الجيش الاسرائيلي الذي هاجم لبنان قد مني بهزيمة نكراء واسقطت عنه اسطورة الجيش الذي لا يقهر . . فقد مرغ مقاتلو حزب الله اللبناني انوف ذلك الجيش بالتراب بعد ان حقق نصرا كبيرا عليه . . ودمر معظم قواته الغازية .

الإدانات

أدانت منظمات حقوق الإنسان الدولية، والأمم المتحدة، إسرائيل بسبب جريمة الحرب المتمثلة في استخدام القنابل العنقودية في جنوب لبنان. لكن الاتفاقيات الدولية لا تحرم استخدام هذه القنابل، وقد استخدمت في نزاعات سابقة. وقد زعمت تلك المنظمات أيضاً أن إسرائيل تستهدف المدنيين عمداً. لكن تقريراً لمنظمةٍ إسرائيلية غير حكومية صدر في كانون الأول وجد أن مقاتلي حزب الله كانوا يختبئون بين السكان المدنيين وأن نحو ٧٠٠ من القتلى اللبنانيين في هذه الحرب هم من مقاتلي حزب الله. وفي وقتٍ لاحق، أدانت بعض مجموعات حقوق

الإنسان (من بينها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش) حزب الله أيضاً بسبب الإطلاق العشوائي للصواريخ. لكن مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الذي أصدر ثمانية إدانات لإسرائيل خلال عام ٢٠٠٦ امتنع عن إدانة الانتهاكات التي نسبت الى حزب الله أو حركة حماس.

ظل الجنديان الإسرائيليان أسيرين لدى حزب الله. وفي كانون الأول تم الكشف عن أنهما جرحا أثناء أسرهما وأن حالتهما الصحية غير مؤكدة. ظلت الحدود هادئة رغم تواصل عملية إعادة تسليح حزب الله من قبل سورية بخطى حثيثة. وفي ٢١ تشرين الثاني جرى اغتيال السياسي اللبناني المعادي لسورية بيير الجميل. وفي الأول من كانون الأول، بعد موافقة حكومة فؤاد السنيورة على طلب إنشاء محكمة دولية لمحاكمة قتلة رفيق الحريري، انسحب وزراء حزب الله من الحكومة اللبنانية وقامت حشود كبيرة منظمة من أنصار حزب الله بمحاصرة مقر رئاسة الحكومة وإسقاط الحكومة اللبنانية. وقد قيل إن المتظاهرين كانوا يطالبون بتمثيل أنصار حزب الله في الحكومة بنسبة الثلث، أو بتعديل الدستور بحيث يوفر تمثيلاً عادلاً للشيعة، أو بحكومة وحدة وطنية. الثلث أو بتعديل الدستور بحيث يوفر تمثيلاً عادلاً للشيعة، أو بحكومة وحدة وطنية.

العنف في غزة

خلال الهجوم الإسرائيلي على لبنان وبعده تواصلت عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي من غير هوادةٍ في غزة مع مواصلة الفلسطينيين إطلاق صواريخ القسام على غربي النقب ومع إصرار حماس على أنها ملتزمة بالهدنة. ظلت حكومة حماس تتلقى المال من إيران والدول العربية. وقد كانت هذه الأموال تدخل غزة تحت أعين المراقبين الأوروبيين غير اليقظة في معبر رفح. هذا في حين تقدر كمية الأسلحة التي جرى تهريبها إلى غزة عبر أنفاقٍ تم حفرها من الجانب المصري من الحدود بنحو ٣٠ طناً. ولم تفعل الحكومة المصرية الشيء الكثير لوقف هذه النشاطات.

وخلال شهري تشرين الأول والثاني أطلق الفلسطينيون كمية كبيرة جداً من صواريخ القسام على غربي النقب وعلى بلدة سديروت خاصةً فقتلوا ثلاثة إسرائيليين. وقد كشفت عملية قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي في رفح عن وجود شبكة واسعة من الأنفاق المستخدمة في التهريب. لكن عمليات الجيش الإسرائيلي في شمال غزة الهادفة إلى إيقاف إطلاق صواريخ القسام توقفت تحت ضغطٍ دولي متزايد مع قتل إسرائيل أكثر من ٥٠ فلسطينياً